الوراثة والوصايا والتنازلات في الاقطاعات العسكرية في مصر البطلمية

عاصم أحمد حسين
أستاذ التاريخ اليوناني الروماني المساعد
كليـة الآداب - جامعة المنيا

من السمات البارزة في الحياة الإقتصادية في عصر البطالمة نظام الأراضي ، خاصة وأن البطالمة قد اعتبروا مصر ضيعة اكتسبوها بحد السيف . ومن ثم فقد كانت لهم كل الحقوق في إمتلاك الأراضي بما في باطنها ما عليها ، وفقا لحق الملوك الآلهي والذي تشبه به ملوك البطالمة كملوك فراعنة(١) . وفي ضوء ذلك كانت مصر ضيعة للملك ، يقتنها رعاياه الذين يعملون لصالحه . وبما أن كل عناصر السكان في مصر كانوا يعترفون بحق البطالمة في التمتع بسلطانهم الشامل المطلق في الدولة ، فإنهم حكموا على هذا النحو . وإذا كانت الدولة بمثابة بيت الملك فإن اقليمها كان ضيعته . ولا شك أن فكرة امتلاك شخص للدولة كانت غريبة على الإغريق ، إلا أن الفلسفة السياسية الأغريقية قد وضعت مرتبة الملك والدولة على درجة واحدة - وأن الملك يعمل لصالح الدولة وهو يمتلك الأراضي وإجبار الإهالي على العمل لصالحه(٢) .

وأمام ذلك فقد عمل البطالمة على تنمية موارد الدولة من أجل ضمان زيادة دخلهم - وأن ذلك كان يتطلب وضع نظام اقتصادي ومالي دقيق يكفل إستقلال هذه الموارد على الوجه الأكمل وحصول الملوك على أكبر قدر ممكن من الدخل بأقل التكاليف ، وأن ضبط دخل البطالمة من الزراعة كان يتطلب وضع نظام يقضي بعمل سجل دقيق لكافة أراضي مصر يتجدد كل عام ليبين مساحة الأراضي ، والأشخاص المسؤلين كل عام عن زراعتها ، وحالة أجزائها المختلفة ، حيث أنها كثيراً ما كانت تتغير من عام إلى آخر ومن فترة إلى فترة(٣) .

---

(1) Rostovtzeff (M), The Social and Economic History of the Hellenistic world, 3 Vol., Oxford 1941, PP. 267-8; A large Estate in Egypt in the Third century B.C., Univ. of wisconsin studies in The Social Sciences and History, No. 6, Madison 1920, PP. 126-7.

(٢) إبراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر البطالمة) . جـ٢ ، ص١٥٨ .

(3) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p 275.

وقد كانت الأراضي عامة تنقسم إلى قسمين :

(أ) الأراضي عديمة الفائدة والنفع (en hypologos) (ἐν ὑπολογος) ، لأنها في مجملها جافة لا تروي (chersos) – وغالبا ما تكون ملحة (halmyris aphoros) ، أو أهملت زراعتها وتركت فترة مراحا (asporos) .

(ب) الأراضي المستغلة بالفعل ، وتشمل الأراضي التي يمكن استغلالها وفرض الضرائب عليها (apegmenon) – (ἀπηγμένον)(١) .

وقد كانت بعض هذه الأراضي تروي برى الحياض (بمياه الفيضان) لكونها أراضي واطئة . وهي تدر دخل ، وزراعات موسمية . أما الأراضي المرتفعة فقد كانت تروي بالآلات "abrochos" (ἄβροχος) مثل الشادوف – والطنبور . ومن ثم فقد كان ذلك يتطلب مراقبتها (en Synkrisei) لإنقاص اعبائها (en hypologo) أو لزيادة هذه الأعباء (en epistasei Kai apologismo)(٢) .

وإن كانت معلوماتنا طفيفة عن أنواع ملكية الأراضي ابان عصر البطالمة ، لكنه يبدو أنه على الأقل في عهد البطالمة الأواخر كان يمكن التمييز بين نوعين من الأراضي :

(١) أرض الملك (Ge basilike (γῆ βασιλική) : وهي الأرض التي كان الملك يقوم باستثمارها مباشرة والإشراف عليها وتخضع لنظام مالي وإداري يتبع حسابات الملك الخاصة .

(٢) أرض الهبات (Ge en aphesei (γῆ ἐν ἀφέσει) : وهي الأراضي التي يعطيها الملك كهبات لأشخاص آخرين يقومون باستثمارها نظير شروط والتزامات محددة قبل التاج(٣) .

(1) P. Tebt., I, Appendix, I, PP. 538 ff.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) . جـ٢ . ص ١٦٠ .

(٣) إبراهيم نصحي (جـ٢) . صـ ١٦١ .

مع ملاحظة أنه كانت يوجد ما يسمى بأرض المدينة (Ge politike) (γῆ πολιτική) وهي الأرض التي خصصت للمدينتين الإغريقيتين الأسكندرية (Alexandrias chora) ، ومدينة بطوليس (ptalemais chore) ، هذا بالإضافة إلى الأرض التي كانت تمتلكها المدينة الإغريقية القديمة نقراطيس(١) .

وتطلعنا وثيقة ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد وعلى التحديد عام ١١٨ ق.م(٢) ، بأن أرض الهبات كانت تشمل مجمل الأرضي التي كانت في حوزة المعابد (γῆ ἱερά) - ge hiera = الأراضي المقدسة أو hiera prosodos (ἱερα πρόσοδος) الدخل المقدس ، وكذلك الأراضي الموقوفة (γῆ ἀνιερωμένη) (ge anieromene) ، والضياع التي كان يكافأ بها كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (γῆ ἐν δωρεᾶ) (ge en dorea) أو الموظفين المدينين على إختلاف درجاتهم (ge en Syntaxei) (γῆ ἐν Συντάξει) وأخيراً أراضي الإمتلاك الخاص (ge idiaktetos) (γῆ ἰδιοκτητος) أو (ktemata) (Κτηματα)(٣) .

وبرغم من ذلك فإن معلوماتنا عن الإقطاعات العسكرية تعتبر قليلة جداً بالنسبة لأراضي المعابد وأراضي الأمتلاك الخاص ، وإن كنا نعلم أن البطالمة الأوائل قد وضعوا سياسة محكمة دقيقة للحفاظ على قواتهم العسكرية التي كانوا يعتمدون في تكوينها على العنصر المقدوني والأغريق والمرتزقة من آسيا الصغرى(٤) - وذلك بانه لم يكن من الحكمة تسريح الجيش بعد كل حرب وإعادة تكوينه قبل الحرب التالية - أو الإحتفاظ كذلك بإعداد كبيرة من القوات في وقت السلم ، خاصة وأنه قد لا يتيسر في أي أزمة من الأزمات استجماع وتحضير العدد الكافي وعلى وجه السرعة من المرتزقة لسد متطلباتهم ، هذا إلى جانب المتاعب والنفقات الباهظة التكاليف للإحتفاظ بجيش قائم

(1) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p 275 - 6.
(2) P. Tebt., 5. II. 36, 37. Comment., pp. 34-5.
(٣) إبراهيم نصحى (جـ٢) ص ١٦٢ .
(4) Lesquier (J), Les Institution Militaires de L'Egypt Sous Les Lagides, Paris 1911, PP. 35-6.

في الثكنات ، ومن ثم كان علاج ذلك من خلال منح أغلب الجنود المتطوعين إقطاعات يكون دخلها بمثابة مرتباتهم وقت السلم(١) . وأنه حتى بداية عهد بطلميوس الرابع كان لقب رب الإقطاع (klerouchos) (κληροῦχος) مقرون برتبة الشخص لا بمساحة اقطاعه(٢) . وأنه خلال القرن الثالث قبل الميلاد كان أرباب الإقطاعات العسكرية ينقسمون إلى طبقات طبقاً لعدد الارورات التي كانت في حوززة كل جندي :

(أ) طبقة ارباب المائة أرورة : ومعظمهم من فرسان الفرق ومشاة الحرس الملكي .

(ب) طبقة أرباب السبعين أرورة : وأغلبهم من فرسان الفرق القومية .

(جـ) طبقة أرباب الثلاثين أرورة : وتشمل قوات المشاة .

(د) طبقة الخمس أرورات : وكانوا من الجند المصريين .

هذا باستثناء فرسان الحرس ، الذين كانوا يحصلون على إقطاعات تزيد في مساحتها على مائة أرورة – فلم يؤلفوا طبقة خاصة بهم بسبب أن اقطاعاتهم لم تكن متساوية هذا بالإضافة إلى أرباب الإقطاعات من الجند المرتزقة ، فإن اقطاعاتهم كانت أقل من اقطاعات المشاة في الجيش النظامي ، ويحتمل إنها كانت تصل إلى خمس وعشرين أرورة(٣) .

أما في القرن الثاني قبل الميلاد فقد حدثت بعض المتغيرات على طبقات أصحاب الإقطاعات العسكرية (κληροῦχοι) وخاصة بعد موقعة رفح عام ٢١٧ ق.م. أصبحت تشكل على النحو التالي(٤) :

١. أصحاب المائة أرورة : وكان معظمهم من قوات فرسان الفرق ذات الأرقام .

٢. أصحاب الثمانين أرورة : ويبدو أنهم كانوا في الأصل من قوات الفرق القومية التي أصبحت لها أرقام فيما بعد .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٢) . صـ ١٨٧ .

(2) P. Enteux., 45, l.1.

(٣) إبراهيم نصحي (جـ٢) . صـ ١٩٢ .

(4) Lesquier, PP. 176-183.

٣. أصحاب الثلاثين أرورة : وكانوا يتألفون من عناصر مختلفة من المشاة الأغريق في الفرق النظامية بالجيش ، وبعض من رجال الشرطة ذات المناصب الرفيعة (Chersephippoi) ، وبعض الفرسان المصريين .

٤. أصحاب الخمس والعشرين أرورة : وكان معظمهم من رجال الشرطة (Ephodoi) .

٥. أصحاب العشرين أرورة : وكانوا فريقاً آخر من جند الفرسان المصريين .

٦. أصحاب العشر أرورات : وكانوا من رجال الشرطة من فريق (Eremophylekes) ، وفريق (Phylekitai) .

٧. أصحاب السبع أرورات : وكانوا أغلبهم من المشاة المصريين .

٨. أصحاب الخمس أرورات : وكانوا يتألفون من المصريين من فرق المشاة والجنود البحريين المصريين(١) .

وقد كانت هناك التزامات ضريبية مفروضة على أرباب الإقطاعات العسكرية تمثلت في ضريبة الهدايا (stephanos) (στεφ́ανος)(٢) ، وضريبة الأبومويرا (Apomoira) (ἀπόμοιρα) المفروضة على زارعي الكروم من الإقطاعين العسكريين(٣) ، وضريبة الأردب (Artabieia) ἀρταβιεία)(٤) والضرائب الإضافية (epigraphai) (ἐπιγραφη)(٥) (eisphorai)(٦)

---

(١) كذلك راجع إبراهيم نصحي . جـ٢ – صـ ١٩٤ .

(2) Cf., P Cairo - Zenon, 59036; 59375.

(3) Cf., R. L., XXVI ff.

(4) Cf. P. Tebt., 5 (118 B. C); 852 (174 B. C); O. Tait, I. Bodl, 255.

(5) B.G.U., VI, P. 135; P. Tebt., I, P. 39; 739 (second cent. B. C).

(6) P. Tebt., 89 (second cen., B. C); 98 (112 B. C); 232 (113 B. C); 99 (Late second. cen., B. C); 124 (148 B. C)

εἰσφορα (Chomatikon)χωματικόν(١) ، وضرائب لصيانة الجسور (Chomatikon)χωματικόν

(والحراسة (phylaktikon) φυλακτικόν)(٢) ، والخدمة

الطبية (iatrikon) (ἰατρικον)(٣) وضريبة الأسطول (Trierarchema)

(τριηραρχημα)(٤) كما كانت هناك ضريبة يدفعها الفرسان لدفع مرتبات

البيطريين تسمى (Hippiatrikon) (ἱππιατρίκον)(٥) هذا إلى جانب ما

كان يساهم به ارباب الإقطاعات في نفقات الأعمال الدينية التي تقوم بها جمعياتهم ، مثل صيانة معبد أو إنشائه ، وتقديم القرابين ، ويظن أنهم كانوا يتولون في الغالب الإنفاق على أبناء الذين يتوفون من زملائهم ، ويقومون أيضا بدفع مرتب سكرتيرهم (Grammatikon)(٦) هذا إلى جانب ضريبتين أخريتين عقاريتين (Talantismos)(٧) ، (Staterismos)(٨) يحتمل أنهما كانتا في الأصل ضريبتين شخصيتين(٩) .

ويلاحظ أن هذه الضرائب كانت لا تدفع من قبل جميع أرباب الإقطاعات ، حيث كان بعضها محليا وبعضها لم يوجد طوال عصر البطالمة ، أي أن بعضها قد ألغي في فترة وحل محلها أخرى فى فترة أخرى - هذا إلى جانب أن بعض هذه الضرائب كانت لا تفرض على الأفراد وإنما على جماعات أرباب الإقطاعات ، وتتولى كل جماعة تحديد ما يدفعه كل عضو من أعضائها ، وأن مقدار هذه الضرائب لم يكن واحداً في كل مكان(١٠) .

وقد كان رب الإقطاع مسؤلاً أمام الحكومة عن زراعة اقطاعه ، والإلتزام بتعليمات تنظيم الزراعة (diagraphé Sporou) (διαγραφή σπόρου) في

(1) P. Hibeh, 112 (260 B. C).
(2) P. S. I., 386 (Third. cent. B. C).
(3) P. Hibeh, 102 (248 \ 247 B. C); P. Petrie, III, 110, 111.
(4) P. Hibeh, 104 (225 B. C); P. Petrie, II, 39 (e).
(5) P. Hibeh, 45 (Third cent. B. C).
(6) Cf., P. Tebt., 815; 853; 854.
(7) B. G. U., 1850. (8) B. G. U., 1843.
(9) Cf., Wilcken, Gr. Ostr., I, P. 181.
(10) Cf., Préaux (C), L'Economie Royal des Lagides, Bruxelles 1939, pp. 400-3.

حدود بعض الزراعات مثل الحبوب الزيتية وعلف الماشية[١] . ويلاحظ أنه منذ عهد بطلميوس الرابع استبدل لقب أرباب الإقطاعات (Kleroucboi) بلقب (مستوطنين – Katoikoi) وذلك للتمييز بين الأغريق وأرباب الإقطاعات من المحاربين المصريين ، والتي كانت نتيجة لآثار موقعة رفح (٢١٧ ق.م.)[٢] .

ومن المعروف أن الإقطاع كان ملكاً للتاج يستطيع استرداده في أي وقت إذا ما أهمل استغلاله من رب الإقطاع الذي كان لا يستطيع التصرف في إقطاعه بالبيع أو الرهن أو حتى التوريث – بحيث أنه عند وفاة رب الإقطاع يؤول الإقطاع مرة ثانية إلى التاج[٣] . وإن كانت بعض وثائق القرن الثالث قبل الميلاد تطلعنا بأن أرباب الإقطاعات كانوا يورثون أبنائهم ويعتبرونهم شركاء لهم في الإقطاع (Synkleros) (Συγκλήρος)[٤] . ويبدو أن ذلك أصبح أمراً معترفاً به من قبل الحكومة – حيث تطلعنا وثيقة ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثالث[٥] من عام ٢١٨ / ٢١٧ بما يأتي (كتب الينا « لامبسقوس » (Λαμπέσκος) المشرف على المرتبات بأن صف ضابط مقدوني من أرباب الثلاثين أرورة – الذين منحوا إقطاعات صالحة للزراعة في مديرية أرسينوي ، وكانت هذه الأرض منحة له ولسلالته – قد توفى في الخامس من شهر طوبة من العام الخامس (من عهد فيلوباتور) ، وفي الوقت نفسه أمر « هيراكليديس » الأويكونوموس ، و« حورس » الكاتب الملكي بوضع اليد على الإقطاع وعلى دخل الأرض في هذا العام إلى أن يتبين إذا كان له أولاد فيسجلون انفسهم وفقاً لأحكام القانون) – وبرغم الغموض الذي يكتنف هذه البردية نحو شرعية الاعتراف بنظام الارث صراحة ، إلا أنها تعطينا دليلاً قاطعاً على تطبيق نظام الارث (κληρονομία) وإن كانت بشكل غير مباشر – حيث أن أمر الاويكونوموس (هيراكليديس) والكاتب الملكي « حورس » بوضع اليد على الاقطاع

(1) Rostovtzelf, Soc. and Ec., pp. 286-7.

(2) P. Tebt., I, p. 557.

(3) Bevan (E), A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty, London 1927, PP. 170-1.

(4) P. Cairo-Zenon, 59001; Preaux, op. cit., p. 468.

(5) P. Lille 4=Wilcken, Chrestomathie no. 336; Preaux, Loc. Cit.

وعلى دخل الارض في هذا العام (دون الاشارة إلى إعادة حوزة الاقطاع إلى الملك) إلى أن يتبين ما إذا كان له أولاد (والبحث هنا عن شرعية الابن في استمرار حوزة الاقطاع عن طريق الارث ، حيث أنه لم يشر إلى أقارب آخرين) فيسجلون (أى الأولاد) أنفسهم وفقاً لأحكام القانون . وكما هو واضح هنا أن التسجيل - شرط من شروط الارث وإن لم يحدد مكان التسجيل ، وإن كان يبدو من ثمات هذه الحالة أن التسجيل كان يثبت لدى مسجل القرية (كاتب العقود - Monographos) - أو كاتب القرية (الجراماتوس - Grammatos) لحصر الاقطاع وتنفيذ اجراءات ثبوت الارث[١] - وإن كان من المرجح من خلال اختصاص الاثنين . ومن الواضح هنا أن أمر التسجيل (Anenechthe) كان ملزماً - خاصة وأنه كان يلزم المسجل (الوارث) بدفع ضريبة (الايلولة - Aparché) كما هو متبع في العصر البطلمي - وإلا فرضت عليه غرامة ويحرم حقه في الميراث[٢] . وأياً كان فإن ملامح هذه الوثيقة تعكس لنا أول إشارة صريحة عن نظام الارث في الاقطاعات العسكرية وإن كانت غير مباشرة .

وفي حالة أخرى من وثيقة ترجع للعام الثالث عشر من حكم بطلميوس الثالث[٣] - أن رب إقطاع قد أوصى بإقطاعه لشخص غير معروف ، ورغم الغموض في ذلك - إلا أن الوصية تعتبر واضحة المعالم وتتفق مع مبدأ نقل الملكية في الإقطاعات العسكرية . كما تعطينا الوثيقة تحليلاً آخر نحو إمكانية الوصاية لغير الأبناء أو الأقارب ، واستبعاد مبدأ الوراثة بشكل مباشر . وأن نظام الوصاية قد أدخل عناصر غير عسكرية في ملكية الإقطاعات العسكرية - وإن كان ذلك يستوقفنا في حيرة نحو تاريخ تلك الوثيقة ، والتي ترجع إلى العام الثالث عشر من حكم الملك بطلميوس الثالث (يورجتيس) - فإذا ما اعتبرنا أن حكم هذا الملك قد بدأ خلفاً لوالده في ٢٧ يناير عام ٢٤٦ ق.م. فإن تاريخ

---

(١) نظراً لأن المورثين من المدنيين غير العسكريين كما هو واضح من البردية فإننا نستبعد التسجيل في مكتب « حسابات الفرسان » .

(2) Cf., U. P. Z., 162, Col. VII, ll. 18 ff.

(3) P. Petrie., I, 18 (1)= III, 18 L. 8.

الوثيقة على ذلك يكون عام ٢٣٢ ق.م. وبمقارنة تاريخ الوثيقة (سالفة الذكر) الخاصة بنظام الارث في الاقطاعات العسكرية والمدونة بشهادة « لامبسقوس » المشرف على المرتبات ، والتي حددت بعام ٢١٨/٢١٧ ق.م. فإننا نستطيع أن نستشف أسبقية أنظمة كل من الارث والوصايا - فكما هو ظاهر أن تاريخ وثيقة الوصايا والذي حدد بعام ٢٣٢ ق.م. أسبق من تاريخ وثيقة الارث والتي حددت بعام ٢١٨/٢١٧ ق.م. ومع ذلك فإننا لا نستطيع القطع بذلك بحسم - وإن كان ذلك يضعنا أمام بعض الاحتمالات نحو شرعية وجود نظام الوصايا (διαθήκη) مع نظام الارث (κληρονομία) في وقت واحد وفي فترة سابقة لتاريخ الوثيقتين وإن الظروف لم توافنا بوصول مثل هذه الوثائق . وأنه من المرجح أن ظروف استمرارية التصرف في حيازة الاقطاع كانت من الممكن أن تثبت عن طريق الارث والوصايا وإن كانت تخضع في حد ذاتها إلى بعض الشروط الخاصة في هذا الشأن[1] . وأنه حتى القرن الأول قبل الميلاد بدأت تظهر ملامح امتداد هذا الحق إلى أقرب أقارب صاحب الإقطاع المتوفي[2] . بحيث أننا نجد اقطاعاً كان في حيازة سيدة[3] .

وفي عام ٦٠ / ٥٩ ق . م ، صدر قرار يمنح الفرسان من أصحاب الإقطاعات المستوطنين في مديرية « هيرا كليوبوليس » إمتيازاً بأنه في حالة وفاة أحد أصحاب الإقطاعات دون أن يترك وصية ، فإن إقطاعه ينتقل إلى أقرب أقاربه ، وذلك بمثل ما كان مطبقاً في حال أصحاب الإقطاعات في مديرية أرسينوي[4] .

وأمام ما تقدم فإننا نرجح أن عمليات الوراثة كانت تنفذ من منطلق اجتماعي وهو الحفاظ على حيازة الاقطاع في اطار وراثي - أما في حالة الوصايا فيبدو أن ذلك كان

---

(١) من الملاحظ أن القانون المصري القديم لم يعترف بالوصايا (diatheke) (راجع) :
- Cf., Revillout, Precis, pp. 14, 602

وذلك على عكس القانون الاغريقي الذي كان يبيح ترك وصايا توزع بمقتضاها كل أملاك الموصى أو بعضها بعد وفاته بشرط عدم تخطي أبنائه : راجع :

- Cf., Bouché - Leclercq, IV p. 109;
Taubenschlag, pp. 23, 190 - 2.

(2) B. G. U., 1185, pp. 16-19.

(3) B. G. U., 1734=1261.

(4) Préaux, op. cit., pp. 471-2.

راجعاً إلى ظروف اجتماعية واقتصادية بحته تأثرت بثقل عبء الالتزامات الضريبة المفروضة على رب الاقطاع .

وطالما أن صاحب الإقطاع كان لا يحق له بيع إقطاعه ، فإننا سنرى أنه إزاء سوء حال أصحاب الإقطاعات أمام التزاماتهم قبل التاج كسائر المزارعين فإنه في خلال القرن الثاني قبل الميلاد - ظهرت حالات تنازلات (παραχωρήσεις "Parachoresies" أصحاب الإقطاعات عن إقطاعاتهم لأشخاص يقومون بدفع التزاماتهم الضريبية المفروضة نظير تمتعهم بدخله[١] .

وحتى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد كانت الحكومة تصادر إقطاعات الذين لا يسددون ضرائبهم ، ويبدو أنه عقب الإضطرابات العنيفة التي شهدتها البلاد في خلال حكم بطلميوس الثامن ، اعترفت الدولة بحيازة الإقطاع لأي شخص يستطيع دفع الضرائب المفروضة عليه[٢] - ونستخلص ذلك من قرار العفو الذي أصدره هذا الملك في عام ١١٨ ق . م[٣] ، والذي كان اجراءاً استثنائيا نتيجة للتدهور والإضطربات التي احتاجت البلاد خلال هذه الفترة ، وعجز أصحاب الإقطاعات عن الإلتزام بدفع الضرائب المقررة عليهم ، وتطلعنا بذلك وثيقة ترجع إلى عام ١١٢ ق . م[٤] ، بأن أربعة من أصحاب الإقطاعات في قرية « كركيوسيرس » لم يزرعوا أراضيهم وأن كاتب قرية « منخيس » قد تعهد بتسديد ضريبة الأردب من دخله الخاص في حالة عدم استطاعة أولئك الأشخاص تسديدها .

وأمام ذلك فقد سمح الملك بإجازة نقل عبء دفع الضرائب المفروضة على الإقطاع إلى شخص آخر بشرط أن يكون جندياً ، على أن يتمتع هذا الجندي بدخل الأرض التي أصبح يتحمل مسئولية سداد ضرائبها ، أي أن صاحب الإقطاع كان يتنزل عن حيازة اقطاعه لجندي آخر[٥] . ويبدو أن ذلك كان بموافقة الحكومة لإتمام ذلك[٦] . - وإن كان

(1) Préaux, Ibid., p. 474.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٢ ، صـ٢٠٠ .

(3) P. Tebt., 5, ll. 44-8; 124, ll. 25-7.

(4) P. Tebt., 75, ll. 3-14.

(٥) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) ، جـ٢ . صـ٢٠١ .

(6) Préaux, op. cit., p. 474.

يحدث في بعض الأحيان دون علمها(١) ، ربما للتهرب من رسوم التسجيل أو ضرائب التنازلات إن وجدت ، وتطلعنا المصادر بأن هذا التنازل (Parachareseis - Παραχωρήσεις) كان أحياناً لعام واحد(٢) (καί των παρακεχωρημενων ανευ διοικήτικων χρηματίσμων) وأحيانا لمدد طويلة(٣) .

وكما هو واضح فإن إجراءات تسجيل إنتقال الإقطاع كانت تتم في أغلب الأحيان في مكتب « حسابات الفرسان » أي في داخل نطاق الإدارة المختصة بالإقطاعات العسكرية ، وهذا يعطينا دليلاً بأن الإقطاعات العسكرية لم تصبح ملكاً خاصاً(٤) .

ونستطيع أن نتبين من خلال مصادرنا أن عملية التنازل (παραχωρήσεις "Parachoresies") كانت ترجع أساساً لسببين رئيسيين :

(أ) عجز صاحب الإقطاع عن دفع الضرائب المقررة عليه(٥) .

(ب) عدم سداد الضرائب(٦) .

ويلاحظ عامة أن كل عمليات التنازل هذه (Parachoreseis Παραχωρήσεις) عن الإقطاعات ، سواء من القرن الثاني(٧) ، أم من القرن الأول(٨) - قبل الميلاد لم يدفع عنها أيه رسوم لقاء هذا التنازل ، بيد أن ذلك لا يمنع من أن الشخص الذي ينتقل الإقطاع إلى حيازته كان يدفع تعويضاً لصاحبه الأصلي ، وإلا فإن تنازل شخص عن إقطاعه دون الحصول على أي تعويض عنه يدل على أن الضرائب المفروضة على هذا الإقطاع كانت تعادل إيجاره .

---

(1) P. Tebt., ll. 121-122 (116-115 B.C).
(2) P. Tebt., 64 (a) l. 55. (116-115 B.C).
(3) P. Tebt., 30 (115 B.C.); 31 (112 B.C).
(4) Préaux, op. cit., p. 475.
(5) B.G.U., 1734; P. Tebt., 124, l. 30.
(6) P. Tebt., 61 (a), ll. 1-18.
(7) P. Tebt, 124, l. 30 (118 B.C). 63 (116-115 B.C); 64 (a) (116-115 B.C); 30 (115 B.C); 31 (112 B.C).
(8) B.G.U., 1731-1740 (50 B.C).

المصادر والمراجع

(أ) المصادر

B.G.U., = Aegytische Urkunden aus den staatlichen Mussen zu Berlin, Griechische Urkunden, by W. Schubart and others, vols 1-13, Berlim 1895-1937

P.Cairo-Zenon = C.C. Edgar, Zenon Papyri (Catalouge general des Antiquites egyptiennes du Musee du Caire, nos. 59001 -= 59800) 1902 - 1931 .

P. Enteuxeis = Requetes et plaintes adresses au Roi d'Egypte, by O. Gueraud. Cairo 1931 - 2.

P. Lille = P.Jouguet, P.Collart, J.Lesquier, M.Xoual, Papyrus grecs (Institut Papyrologique de l'universite de Lille), 1907 - 28

P. Petrie = J.P. Mahaffy and J.G Smyly, The Flinders Petrie Papyri I- III, 1881 - 1905 .

P. Tebt., = B.P. Grenfell, A.S. Hunt, J.G. Smyly, C.C. Edgar, and others, The Tebtunis Papyri, 1902-1938.

(ب) المراجع

Bevan (E)., A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty, London 1927

Lesquier (J)., Les Institution Militaires de L'Egypte Sous Les Lagides, Paris 1911

Preaux (c)., L'Economic Royal des Lagides, Bruxelles 1939.

Rostovtzeff (M) A Large Estate in Egypt in the third century B.C., Univ. of Wisconsin Studies in the Social Sciences and History, No. 6, Madison 1920.

- The Social and Economic History of the Hellenistic world, 3 Vols, Oxford 1941.

- ابراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر البطالمة) اربعة اجزاء - الطبعة الخامسة - القاهرة ١٩٨١.

دكتور
عاصم أحمد حسين
أستاذ التاريخ اليوناني الروماني المساعد
كلية الآداب - جامعة المنيا